ملخص تنفيذى

ملخص لأهم التطورات...

إن برنامج الإصلاح الإقتصادى الذى تنفذه الحكومة المصرية يعد خطوة هامة فى طريق تحقيق التنمية والإنطلاق الإقتصادى، حيث تستمر المؤشرات الإقتصادية الأساسية فى تحقيق نتائج إيجابية فى ضوء الإصلاحات التى إتخذتها الحكومة خلال الأعوام الماضية، بالإضافة إلى قدرة الإقتصاد المصرى على جذب العديد من المؤسسات الدولية والمستثمرين للإستثمار فى البلاد. حيث حقق الاقتصاد المصري أعلى معدل نمو سنوي منذ عشر سنوات بلغ ٥,٣٪ خلال العام المالي ٢٠١٨/١٧، وساهم الاستثمار وصافى الطلب الخارجي بحوالى ٨٠% من هذا النمو.

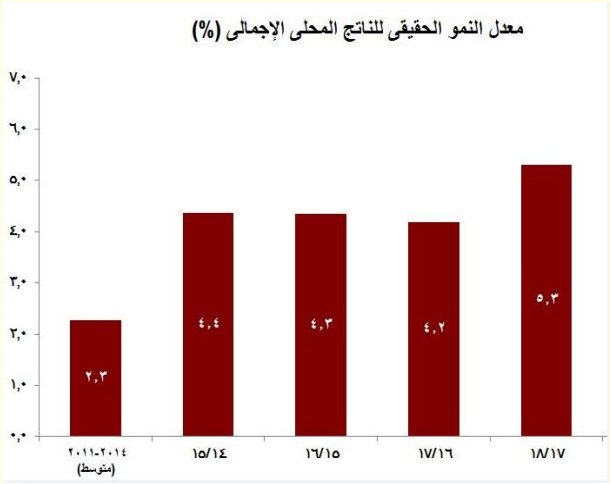

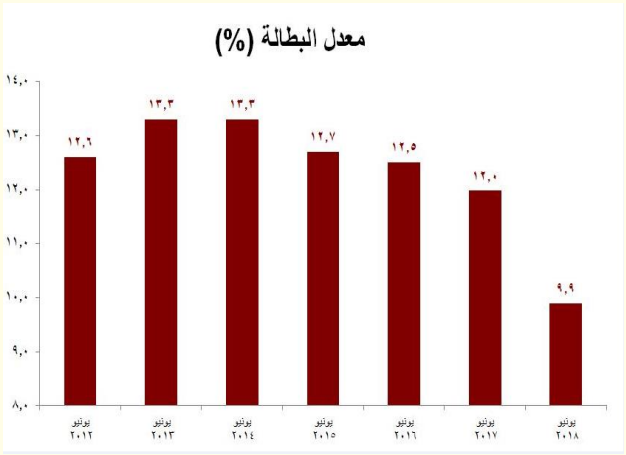

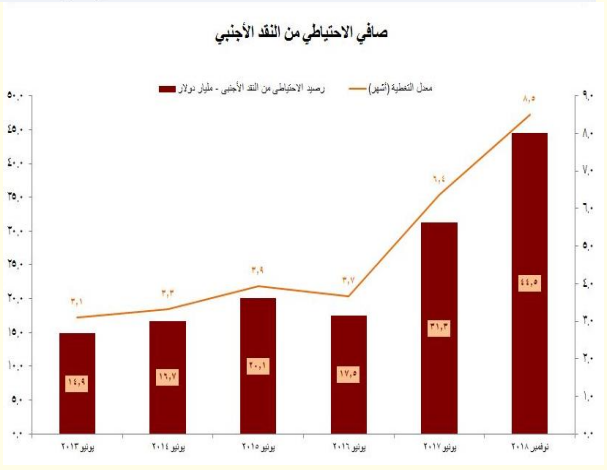

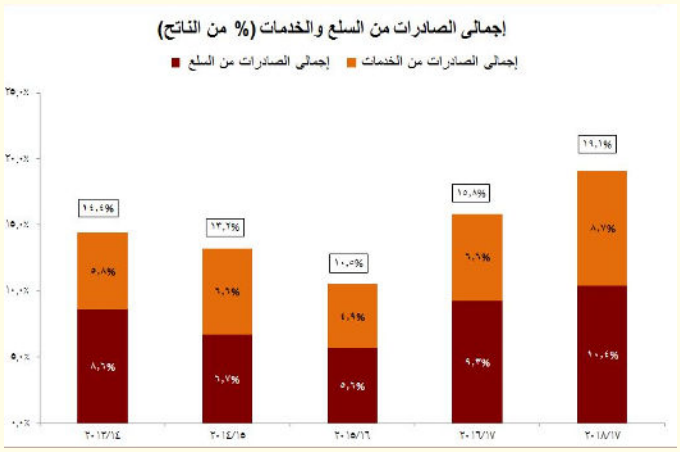

ومن المؤشرات الإيجابية الأخيرة ما يلى؛

القطاع الحقيقى

- **نجحت سياسات الإصلاح في تحقيق تحسن ملحوظ في معدلات النمو إقتصادى حيث أظهرت أحدث المؤشرات عن وزارة التخطيط أن الناتج المحلى الإجمالى إرتفع خلال العام المالي ٢٠١٨/٢٠١٧ بنحو ٥,٢% مقارنة بـــ ٣,٦% خلال العام المالى السابق. وقد حقق صافى الصادرات مساهمة إيجابية فى النمو بـــ ١,٨ نقطة مئوية مقارنة بمساهمة سلبية بـــ ١,٤% فى العام السابق. كما ساهم الإستهلاك الخاص والعام فى النمو بـــ ١,١ نقطة مئوية مقارنة بـــ ٣,٧ فى العام السابق. فضلاً عن مساهمة الاستثمارات فى النمو بنسبة أكبر وصلت لـــ ٢,٤ نقطة مئوية مقارنة بـــ ١,٨ نقطة مئوية فى العام السابق.**

وارتفع مؤشر الإنتاج الإجمالي بنسبة ٧,٥% مقارنة بالعام السابق ليسجل متوسط ١٣٠,٢ نقطة فى العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧ مقارنة بـــ ١٢١,١ نقطة مئوية فى العام المالى السابق. **ويأتى ذلك فى ضوء ارتفاع مؤشر السياحة ليصل نحو ٦٥,٨%** سنوياً محققاً متوسط ١٠٢,٧ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـــ ٦٢ نقطة خلال العام المالى السابق، **وزيادة مؤشر الغاز الطبيعى ليصل إلى ١٣,١%** سنوياً ليحقق متوسط ١٧٢,٤ نقطة خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـــ ١٥٢,٤ نقطة خلال العام المالى السابق.

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بتكلفة عوامل الإنتاج) (نقطة مئوية)

(2018/2017 -2011/2010 يوليو-يونيو)

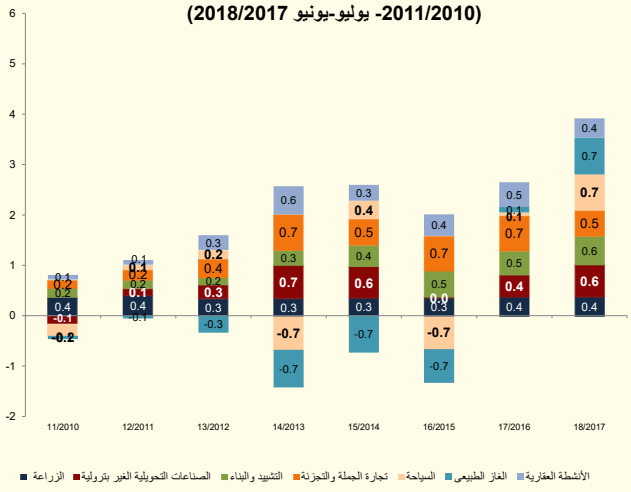

إسهامات بنود الإنفاق فى نمو الناتج المحلى (بسعر السوق) (نقطة مئوية)

(2018/2017 -2011/2010 يوليو-يونيو)

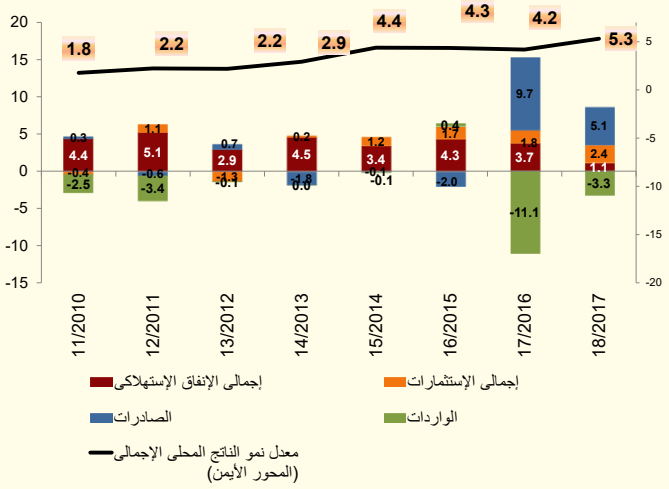

- كما **ارتفع مؤشر مديري المشتريات ليصل إلي** ٥٠,٥ في أغسطس ٢٠١٨، مقارنة بأدنى مستوى له في خمس سنوات عند ٤١,٧ في يوليو ٢٠١٣. وذلك في ضوء **الزيادات الكبيرة في مؤشر طلبيات التصدير الجديدة** ليصل إلى ٥١,١ ، **والزيادة في مؤشر الطلبيات الجديدة** ليصل إلى ٥٠,٨، والزيادة في **مؤشر الإنتاج ليسجل ٥٠** بالإضافة إلى زيادة **مؤشر مخزون المشتريات** إلى ٤٧,٤، **وإنخفاض أسعار مدخلات الإنتاج.**

- أيضا **ارتفع بشكل ملحوظ صافي الاحتياطيات الدولية ليسجل ٤٤,٥٠١ مليار دولار في أكتوبر ٢٠١٨** (يغطي ٨,٥ أشهر من الواردات فقط)، مقارنة بـــ ٤٤,٤٥٩ مليار دولار في الشهر السابق (يغطي ٨,٥ أشهر من الواردات فقط)، ومقارنة بـــأدنى مستوى له عند ١٣,٤ مليار دولار في نهاية مارس ٢٠١٣ (مما يغطى ٣,٥ أشهر من الواردات فقط).

- **أما علي صعيد مؤشرات البورصة المصرية**، فقد استقر رأس المال السوقي على أساس شهري محققا ٧٥١ مليار جنيه خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨. بالإضافة إلى ذلك، فقد ارتفع مؤشر EGX-٣٠ بنحو ٠,٥% ليحقق ١٣,٣١٩,٥ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بمستواه المحقق فى الشهر السابق والذى بلغ ١٣,٢٥٠.٣ نقطة. بينما تراجع مؤشر EGX-٧٠ بنحو ٢% مغلقا عند مستوي ليحقق ٦٨١,٦ نقطة خلال شهر نوفمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٦٩٥,٤ نقطة خلال الشهر السابق.

القطاع المالى

- **إنعكست الإصلاحات الإقتصادية بشكل إيجابى على مؤشرات المالية العامة**، حيث **انخفض عجز الموازنة العامة ليسجل ٢,٥% كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي** خلال الفترة يوليو-أكتوبر ٢٠١٩/٢٠١٨، مقارنة بـ ٢,٧% خلال نفس الفترة من العام الماضي، حيث **ارتفعت الإيرادات بوتيرة أسرع من المصروفات لتحقق ٣٤,٢% للأولى، و٢٤,١% للأخيرة. وعلى جانب الإيرادات**، هناك **زيادة ملحوظة في الإيرادات الضريبية** (تمثل ٧٨,٧% من إجمالى الإيرادات) **بنحو ٤٩,٦ مليار جنيه** بنسبة ملحوظة ٣٥,٦% لتحقق ١٨٩,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة. حيث سجلت **ضريبة المبيعات** ١٠٢,٩ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٤,٩% (بنحو ٢٦,٦ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق فى ضوء زيادة الحصيلة من ضريبة القيمة المضافة على السلع والخدمات فضلاً عن زيادة **ضريبة الدخل** التي حققت ٥٢,٤ مليار جنيه **والضرائب علي المرتبات المحلية** سجلت نحو ١٤,٨ مليار جنيه بزيادة ٣٣,٩% (٣,٧ مليار جنيه) عن نفس الفترة من العام السابق. كما **ارتفعت متحصلات قناة السويس** لتسجل ١٢,٨ مليار جنيه بزيادة ٤٨,٥٪ (بنحو ٤,٢ مليار جنيه)، وإرتفاع المتحصلات من **باقى الشركات** لتصل نحو ١٨,٤ مليار جنيه بنسبة زيادة ٣٦,٤% (بنحو ٤,٩ مليار جنيه) عن العام السابق.

تطور الأداء المالى خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٩/٢٠١٨

(مليار جنيه)

البيان	يوليو - أكتوبر		معدل التغير
	٢٠١٩/١٨	٢٠١٨/١٧	
الإيرادات	**٢٤٠,٤٤٨**	**١٧٩,١٥٦**	**%٣٤**
نسبة الى الناتج المحلي	*%١٢,٩*	*%١٤,٤*	
الضرائب	١٨٩،٢١٨	١٣٩،٥٧٨	%٣٦
المنح	٣٢٣	٢٨	%١٠٥٠
الإيرادات الأخرى	٥٠،٩٠٧	٣٩،٥٥٠	%٢٩
المصروفات	**٣٧٣,٠٢١**	**٣٠٠,٦٤٩**	**%٢٤**
نسبة الى الناتج المحلي	*%٢٣,٦*	*%٢٤,٨*	
الأجور وتعويضات العاملين	٨٩،٩٩٢	٧٦،٧١١	%١٧,٣
شراء السلع والخدمات	١٧،٦٤٥	١٠،٢٠١	%٧٣
الفوائد	١٤٣،٢٦٩	١١٠،٥٤٢	%٣٠
الدعم والمنح والمزايا الإجتماعية	٦٠،٨٣٣	٥٣،٨٢٢	%١٣
المصروفات الأخرى	٢٤،٣٨٨	٢٧،٤٨١	%١١-
شراء الأصول غير المالية (الإستثمارات)	٣٦،٨٩٥	٢١،٨٩٣	%٦٩
العجز النقدى	**١٣٢,٥٧٣**	**١٢١,٤٩٤**	
العجز الكلى	**١٣٢,٩١٤**	**١٢١,٤٠٦**	
العجز الأولى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**%٠,٢**	**-٠,٢٪**	
العجز الكلى (% من الناتج المحلى الإجمالى)	**%٢,٥**	**%٢,٧**	

كما إرتفعت **الإيرادات غير الضريبية** (تمثل ٢١,٣% من إجمالى الإيرادات) بنحو **١١,٧ مليار جنيه** بنسبة ٢٩,٤% لتحقق ٥١,٢ مليار جنيه خلال فترة الدراسة في الأساس في ضوء زيادة **عوائد الملكية من الهيئات الاقتصادية** بنحو ٠,٧ مليار جنيه (بنسبة ٣٣,٣%) لتسجل ٢,٨ مليار جنيه، مقابل ٢,١ مليار جنيه خلال فترة المقارنة، وإرتفاع **حصيلة بيع السلع والخدمات** بـ٨,٩ مليار جنيه لتحقق ١٦,٦ مليار جنيه. **أما على جانب المصروفات، فتستمر جهود الحكومة لزيادة الإنفاق على البعد الإجتماعى والإستثمارات**، حيث **ارتفع الإنفاق علي دعم السلع التموينية** بنسبة ١٥,٣% (بنحو ٢,١ مليار جنيه) لتبلغ ١٥,٨ مليار جنيه، وإرتفعت مساهمة الخزانة فى صناديق المعاشات بـ٣٩,٩% (بنحو ٤,٧ مليار جنيه) لتحقق ١٦,٥ مليار جنيه. وعلاوة على ذلك، **ارتفع الإنفاق علي شراء الأصول غير المالية (الأستثمارات)** بنسبة ٦٨,٥% (بنحو ١٥ مليار جنيه) ليبلغ نحو ٣٦,٩ مليار جنيه خلال فترة الدراسة.

الدين الداخلى والخارجى

- **وتوضح مؤشرات الدين إلى ارتفع إجمالي الدين الحكومي ليصل إلى ٣٦٧٦ مليار جنيه (١٠٥,٩% من الناتج المحلي الإجمالي)** في نهاية مارس ٢٠١٧، ويرجع ذلك في الأساس الى **زيادة الدين المحلي في ضوء ارتفاع ديون الخزانة إلى ١٠٩٦ مليار جنيه** في نهاية مارس ٢٠١٧، مقارنة بـ ٨١٦ مليار جنيه في نهاية يونيو ٢٠١٦. كما **إرتفع الدين الخارجي الحكومي** في ضوء **ارتفاع القروض** إلى ٣٣,٤ مليون دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٢٥,٩ مليار دولار في نهاية يونيو ٢٠١٧. في حين **انخفضت ديون السلطات النقدية** إلى ٢٦,٦ دولار في نهاية يونيو ٢٠١٨ مقارنة بـ ٣٠,٣ مليون دولار في العام المالي الماضي. وتجدر الإشارة أنه **تم سداد مبلغ ٣٠ مليار دولار خلال العام الماضى ٢٠١٧**، حيث تم توزيعه ما بين **سندات وديون خارجية** لصالح بنوك دولية منها البنك الأفريقى للتصدير والاستيراد **وودائع وقروض** من دول منها السعودية وليبيا وتركيا، بالإضافة إلى **التزامات على جهات حكومية** منها هيئة البترول، والتزامات أيضاً **لنادى باريس** للدائنين، وذلك نقلاً عن البنك المركزى.

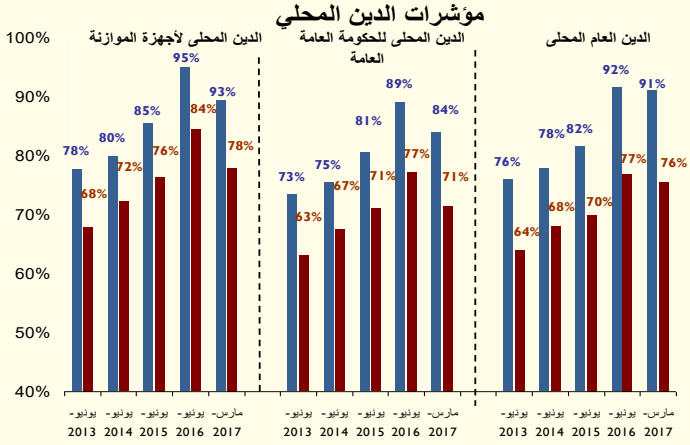

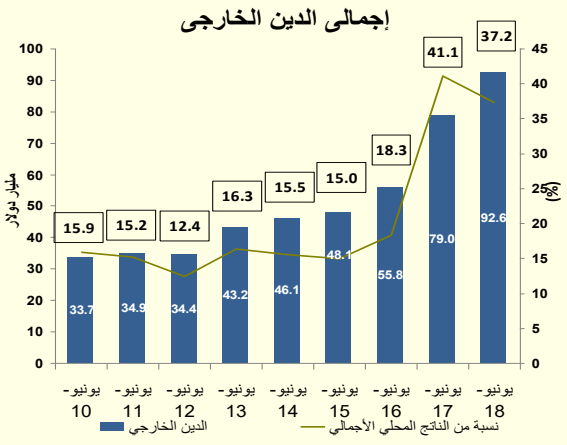

التضخم

- **ومن ناحية أخرى، فقد كان للإجراءات الإصلاحية المنفذة منذ بداية العام المالى الحالى إنعكاساً على معدل التضخم السنوي لحضر الجمهورية** والذى استمر فى الارتفاع للشهر الثالث على التوالى ليحقق ١٧,٧% خلال شهر أكتوبر ٢٠١٨، مقارنة بـ١٦,٠% خلال الشهر السابق، الأمر الذى يرجع في الأساس إلى إرتفاع معدل التضخم السنوي لعدد من البنود الرئيسية خلال شهر الدراسة وعلى رأسها: "**الخضروات**" بـ٥٤,٦%، و"**الخبز والحبوب**" بـ١٨,٢%، و"**الفاكهة**" بـ٢١,٦%، و"**خدمات النقل**" بـ٥٦,٩%، و"**المنفق على النقل الخاص**" بـ٢٦,٨%، و"**الدخان**" بـ٢٢,٩% و"**المياه والخدمات المرتبطة بالمسكن**" بـ٣٣,٨%، و"**الملابس**" بـ١٤,٨% و"**الأحذية**" بـ٢٠%، و"**التعليم**" بـ١٤,٧%، و"**المفروشات المنزلية**" بـ١٩,٦%.

ولكن إذا تم مقارنة متوسط معدل التضخم السنوى منذ بداية الموجه التضخمية الحالية سنجد أنه قد سجل تراجعاً مقارنة بالموجة التضخمية الأولى (العام المالى السابق). حيث بلغ متوسط معدل التضخم السنوى لحضر الجمهورية نحو ١٥,٤% خلال الفترة يوليو- أكتوبر ٢٠١٩/٢٠١٨ مقارنة بـ٣١,٨% خلال نفس الفترة من العام المالى السابق.

القطاع النقدى

- **وفيما يتعلق بالتطورات النقدية، فقد باتت جهود البنك المركزى المصرى للعمل على إحتواء معدلات التضخم والسيطرة على معدل النمو السنوى للسيولة المحلية مستمرة وهو ما دفعها للتباطؤ** إلى نحو **١٦,٣%** (٣٥٤٧,٨ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٧% خلال الشهر السابق، ومقارنة بـ ٣٩,٧ خلال شهر سبتمبر ٢٠١٧، وهذا بناءاً أعلى أحدث بيانات البنك المركزى. ويمكن تفسير ذلك فى ضوء إنخفاض معدل النمو السنوى **لكمية النقود** ليحقق **١٣,٦%** فى نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٦,٦% الشهر السابق، نتيجة انخفاض **معدل نمو الودائع الجارية بالعملة المحلية** لتصل إلى **٢٢,٧%** مقارنة بـ ٣١,٥% الشهر السابق. بينما استقر **معدل نمو أشباه النقود** لتحقق **١٧,٢%** فى سبتمبر ٢٠١٨.

كما يظهر **ارتفاع معدل النمو السنوي لصافي الأصول المحلية بنحو** ١٦,٣% (٣٣٢٩,٥ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ١٤,٩% (٣٢٥١,٤ مليار جنيه) فى نهاية الشهر السابق، حيث ارتفع **معدل النمو السنوي لصافي المطلوبات من الحكومة وهيئة السلع التموينية** بنسبة **١٨,٩%** مقارنة بـ ١٧,٨% الشهر السابق، كما ارتفع **معدل النمو السنوي في الائتمان للقطاع الخاص** ليسجل **١٢,٥%** مقارنة بـ ١١,٨% الشهر السابق. بينما تباطأ **معدل النمو لصافى الأصول الأجنبية** محققاً ١٥,٧% (٢١٨,٣ مليار جنيه) في نهاية شهر سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٥١% (٢٦٤ مليار جنيه) خلال الشهر السابق.، وذلك في ضوء تراجع نسبة النمو السنوي لصافي الأصول الأجنبية للبنوك لتصل إلى -١٨١,٩% مقارنة بـ -١٥١,٨% الشهر السابق.

ومن ناحية أخرى، انخفضت **نسبة النمو السنوي لإجمالي الودائع** – باستثناء الودائع لدى البنك المركزي – إلى **١٤,٧%** (٣٦٤٤,٤ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥,٤% في نهاية الشهر السابق. جدير بالذكر ان نسبة ٨٥,٧% من إجمالي الودائع يتبع القطاع غير الحكومي. بينما ارتفع **معدل النمو السنوي لإجمالي الإقراض** من قبل القطاع المصرفي (باستثناء البنك المركزي) إلى **١٦,٥%** (١٦٥٧,٨ مليار جنيه) في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بنسبة ١٥,٨% في نهاية الشهر السابق. **ارتفعت نسبة الإقراض إلى الودائع** لتصل إلى ٤٥,٥% في نهاية سبتمبر ٢٠١٨، مقارنة بـ ٤٥,٣% فى نهاية الشهر السابق.

- **وفى سياق متصل، قررت لجنة السياسة النقدية للبنك المركزي المصري** فى إجتماعها بتاريخ ١٥ نوفمبر ٢٠١٨ الإبقاء على **سعرى عائد الإيداع والإقراض لليلة واحدة وسعر العمليات الرئيسية للبنك المركزى** دون تغيير عند مستوى **١٦,٧٥%** و**١٧,٧٥%** و**١٧,٢٥% على الترتيب.** وكذلك الإبقاء على **سعر الإئتمان والخصم** بمقدار عند مستوى **١٧,٢٥%.**

القطاع الخارجى

ساهم التحسن فى قطاع السياحة وتحويلات العاملين من الخارج في دفع ميزان المدفوعات لتحقيق فائضاً كلياً بلغ ١٢,٧٩ مليار دولار (٥,١% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل فائض قدره ١٣,٧٢ مليار دولار (٥,٨% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال العام المالى السابق. ويرجع ذلك بالأساس إلى إنخفاض عجز ميزان المعاملات الجارية إلى نحو -٦ مليار دولار خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بعجز أكبر بلغ نحو -١٤,٤ مليار دولار في العام السابق، وذلك في ضوء أرتفع فائض ميزان الخدمات ليحقق ١١,١ مليار دولار (٤,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة الدراسة، مقابل فائض أقل بلغ نحو ٥,٦ مليار دولار (٢,٤% من الناتج المحلي الإجمالي) خلال فترة المقارنة مدفوعاً بزيادة تحويلات العاملين بالخارج بنحو ٤,٦ مليار دولار لتحقق ٢٦,٤ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ ٢١,٨ مليار دولار خلال العام المالى السابق. بالإضافة إلى إستقرار عجز الميزان التجاري عند ٣٧,٣ مليار دولار (-١٤,٨٥% من إجمالي الناتج المحلي) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقابل نفس القيمة خلال العام المالى السابق. بينما عوض من هذا الفائض، تحقيق حساب المعاملات الرأسمالية والمالية نحو ٢٢ مليار دولار في العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ٣١ مليار دولار في العام المالى السابق لينخفض بنسبة ٢٩%. الأمر الذى يرجع إلى تحقيق محفظة استثمارات الأوراق المالية فى مصر نحو ١٢,١ مليار دولار (٤,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى ٢٠١٨/٢٠١٧، مقارنة بـ١٦ مليار دولار (٦,٨% من الناتج المحلى الاجمالى) خلال العام المالى السابق. وتحقيق الاستثمار المباشر إلى

مصر نحو ٧,٧ مليار دولار (٣,١% من الناتج المحلى الاجمالى)، مقارنة بـــ ٧,٩ مليار دولار (٣,٤% من النـــاتج المحلـــى الاجمالى) خلال العام المالى السابق.